

الشركة الإستثمارية القابضة
للمغتربين الأردنيين م.ع.م

لا فلاح
- يورس
- الاستغاث
٧/٥/١٤
عل

عمان في 2013/05/07

السادة/ هيئة الاوراق المالية المحترمين
عمان - الأردن .

تحيّة وبعد ،،

نرفق لكم نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة السنوي للشركة الاستثمارية القابضة للمغربيين
الاردنيين المنعقد في تاريخ 2013/4/11 .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

المدير العام
أمجد الرشق

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية / الديوان
٧ - أيار ٢٠١٣
الرقم المتداول: ٤٣٦٥
الجملة المدفوعة: ١١١١٠٠٠
٢

د. الأمانة العامة
الهيئة العامة
قسم المحاسبة



محضر اجتماع الهيئة العامة العادي
المنعقد بتاريخ 2013/04/11

عقدت الهيئة العامة للشركة الإستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين م.ع.م. اجتماعها السنوي العادي الساعة الثانية ظهر يوم الخميس 2013/04/11 في قاعة المكتب الاقليمي لشركة ترست العالمية للتأمين (قبرص) المحدودة الكائن في عبودن - عمان، وذلك لمناقشة الامور المدرجة على جدول الاعمال والمرسل للمساهمين حسب الاصول.

افتتح السيد/ غازي ابو نحل - رئيس مجلس الادارة - الاجتماع مرحباً بالسيد/ ضرار الحراسيس مندوب مراقب عام الشركات، والسادة ممثلي مكتب تدقيق الحسابات (المهنيون العرب)، والسادة اعضاء مجلس الادارة، والسادة المساهمين والضيوف الكرام.

أعطيت الكلمة للسيد/ ضرار الحراسيس مندوب مراقب عام الشركات، حيث اعلن؛

أ- توفر النصاب القانوني للاجتماع بحضور 17 مساهماً من اصل 1278 مساهماً يحملون 8,862,549 سهماً بالاصالة و 2,364,437 سهماً بالوكالة اي ما مجموعه 11,226,986 سهماً اي بنسبة 69.63% من رأسمال الشركة البالغ 16,125,000 ديناراً.

ب- حضور جميع اعضاء مجلس الادارة، وعددهم سبعة، وحضور مدقق حسابات الشركة.

ج- التحقق من قيام الشركة بالنشر والاعلان عن جدول اعمال وزمان ومكان اجتماع الهيئة العامة وارسال الدعوات للمساهمين حسب الاصول.

وعليه، أعلن السيد ضرار الحراسيس توفر الشروط القانونية لاجتماع الهيئة العامة وان أية قرارات تصدر عنها قانونية وملزمة للمساهمين كافة وواجبة التنفيذ من قبل مجلس ادارة الشركة.

وقد طلب السيد/ ضرار الحراسيس من السيد/ غازي ابو نحل/ رئيس مجلس الادارة ترؤس اجتماع الهيئة العامة وتعيين كاتب للجلسة ومساعدين لفرز الاصوات.

قام السيد غازي ابو نحل بافتتاح اعمال اجتماع الهيئة العامة مرحباً بالجميع، وعين السيد/ وليد السعيد كاتباً للجلسة، والسيد / محمد حواش، سامي عباد مساعدين لفرز الاصوات.

وبعدها باشرت الهيئة العامة العادية للشركة مناقشة جدول اعمال الاجتماع على النحو التالي ;

اولاً: تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة السابق

تلا السيد وليد السعيد محضر اجتماع الهيئة العامة السابق، وافر بالاجماع.

ثانياً: مناقشة تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 والخطة المستقبلية للعام المالي القادم.

تم اعفاء رئيس مجلس الادارة من تلاوة تقرير مجلس الادارة، على ان يناقش مع البند الرابع من جدول الاعمال

ثالثاً: سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31.
تلا السيد ابراهيم حمودة - المهنيون العرب تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 والذي خلا من اية تحفظات وتمت المصادقة عليه بالاجماع.

رابعاً: مناقشة الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر للسنة المنتهية في 2012/12/31.
بعد فتح باب مناقشة تقرير مجلس الادارة والميزانية العمومية؛
توجه المساهم احمد حماد بالاسئلة التالية:

- أ. وعندمونا في اجتماع الهيئة العامة السابق بتقديم تقرير عن شراء حصة من قبل رئيس مجلس الادارة تعادل 1,1 % من رأسمال البنك اللبناني الكندي، فهل تم اعداد التقرير الموعود به؟
 - ب. وهل عملية البيع قانونية؟
 - ج. وهل حققت الشركة اية ارباح نتيجة عملية البيع هذه؟
- وقد رد السيد/ روجي الترمي عضو مجلس الادارة بما يلي:

أ- انه بتاريخ 2012/5/28 ارسل الدكتور بسام التلهوني مراقب عام الشركة برسالة الى الشركة يطلب فيها تزويد الدائرة بتفاصيل بيع (1,1%) من مساهمة الشركة في البنك اللبناني الكندي لرئيس مجلس ادارة الشركة...الخ.

وبتاريخ 2012/6/6 تم تزويد السيد/ المراقب بتقرير تفصيلي عن بيع تلك الحصة مؤلف من اربع صفحات وست مرفقات وهي جميعها موجودة في مراقبة الشركات ويمكن لاي مساهم الاطلاع عليها، كما اوضح السيد/ غازي ابو نحل انه بإمكان اي مساهم الاطلاع على التقرير المذكور داخل مكاتب الشركة القابضة ايضاً.

ب- وفيما يتعلق بقانونية عملية البيع فقد تم اطلاع الهيئة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 2012/4/10 على عملية البيع واسبابها ومبرراتها والتي اجازتها الهيئة في حينه، ومع ذلك فقد قام السيد/ غازي ابو نحل مرة اخرى بإعادة طرح هذه الحصة للبيع لاي مساهم يرغب في شرائها وبنفس السعر الاصلي، ولما لم يتقدم اي مساهم للشراء لا في السنة الماضية ولا في هذه السنة، فقد اقرت الهيئة العامة بالاجماع مرة اخرى بيع الحصة المذكورة الى رئيس مجلس الادارة.

هذا وقد وجه السيد/ ضرار الحراسيس الدعوة للمساهم الكريم بزيارته في مكتبه لاطلاعه على تقرير الشركة وعلى رأي المستشار القانوني للوزارة حول عملية البيع.

ج- نعم لقد حققت الشركة ربحاً في حدود 532,000 دولار من عملية البيع يتمثل بالفرق بين ثمن بيع الحصة البالغ 3,025,000 دولار وبين تكلفة شرائها البالغة 2,492,000 دولار (قبل اية مصاريف تتعلق بعملية الشراء) واستناداً لقرار مجلس الادارة المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ 2011/12/25 فقد تم معالجة تلك الارباح والفوائد المدفوعة (نظير قيام البنك اللبناني الكندي بتمويل الشركة القابضة بمبلغ 4,860,000 دولار لشراء اسهم البنك LCB لمدة 50 شهر تقريباً) وقدرها 1,421,000 دولار الى جانب حصة الشركة من المبالغ المودعة في الحساب البنكي المجمع و/او اية مبالغ اخرى يجري تحريرها باطرافها بحساب الاستثمار الاصلي او اضافتها اليه

(الفوائد) وعدم اظهار اي ربح او خسارة الى ان تتسلم الشركة نصيبها من المبالغ الصافية التي ستؤول اليها من بيع حصتها في رأسمال LCB ان كلا او جزءاً وبشكل نهائي وقطعي.

وعليه، فإن المبلغ الظاهر في الايضاح (8) وقدره 703,512 دولار يمثل الرصيد المتبقي من اصل المبلغ المستثمر بعد استبعاد تكلفة الحصة المباعة (1,1%) والربح الناتج عنها ومبلغ الوديعة مقيدة السحب من جهة واطافة فوائد تمويل شراء الاسهم لمدة تناهز 4 سنوات وشهرين، من جهة اخرى.

كما توجه المساهم محمد عزمي الزربا بالاسئلة التالية:-

- ما هي الآثار المترتبة على عدم دفع الزيادة في رأسمال بنك ترست الجزائر من قبل مساهمي البنك؟
- ما مصير القضية المتعلقة بالبنك اللبناني الكندي؟

- قيمة الذم المشكوك في تحصيلها ما زالت تشكل حوالي 1,043,000 دينار، وهي قريبة من القيمة الواردة في ميزانية السنة السابقة، فما هو وضع هذه الذم؟

وقد رد السيد غزوي ابو نحل - رئيس مجلس الادارة بما يلي:-

اولاً: لقد ترتب على عدم دفع الشركة القابضة لحصتها في زيادة رأسمال بنك ترست الجزائر الى (13) مليار دينار جزائري بقاء عدد الاسهم المملوكة لها في رأسمال البنك ثابتاً عند مستوى 63,450 سهم وهو ما اصبح يمثل (اعتباراً من الربع الاول من عام 2012) ما نسبته 4.88077% من الرأسمال الجديد، اما حصة الشركة من الارباح الموزعة عن عام 2011 فقد تم احتسابها على اساس 6.345% وهي نسبة مساهمتها كما في 2011/12/31.

ثانياً: وفيما يتعلق بمصير الدعوى القضائية المرفوعة ضد البنك اللبناني الكندي (تحت التصفية) فقد اوضح البند سادساً من تقرير المجلس الى قيام الحكومة الامريكية برفع دعوى قضائية ضد البنك وعدد من المتهمين الاخرين (من غير مساهمي البنك او اعضاء مجلس ادارته) كما قامت بالاستيلاء على مبلغ 150 مليون دولار عائدة للبنك اللبناني الفرنسي وهو البنك الذي جرى ايداع نفس المبلغ لدى احد فروع في لبنان.

وحيث ان الدعوى القضائية ما زالت في مراحلها الابتدائية ولم يصدر اي قرار او حكم نهائي فيها فإنه يتعذر اجراء اي تقييم موضوعي للوضع على ضوء المعلومات المتوفرة حالياً.

وكما اطلعنا مساهمي الشركة سابقاً فإن مجموعة من المساهمين يمثلون 24% من رأسمال البنك اللبناني الكندي (بمن فيهم الشركة القابضة) قد اقاموا دعوى قضائية على اشخاص الادارة التنفيذية العليا للبنك اللبناني الكندي - آنذاك - ومصفيه الحاليين وتم تعيين بعض الاستشاريين القانونيين في لبنان وامريكا لمتابعة مصالح المجموعة بما في ذلك وضع الحجر التحفظي على المبالغ مقيدة السحب تحت يد بنك الشرق الاوسط وافريقيا لحين استحقاقها في 2013/9/8.

ثالثاً: اما مخصص الذم المشكوك في تحصيلها فلم يطرأ عليه اي تخفيض يذكر رغم تراجع الذم التجارية من 3,593,000 دينار في العام الماضي الى 2,976,000 دينار في العام الحالي، تمثل التحصيلات النقدية منها حوالي 580,000 دينار اردني علماً بأن لجنة متابعة الذم في شركة الوساطة المالية تسعى جاهدة لتحصيل ذم العملاء المتعثرين منهم وغير المتعثرين.

كما اوضح السيد ابراهيم حمودة - مدقق حسابات الشركة، ان تعليمات هيئة الاوراق المالية تنص على اعتبار الذم مشكوكاً فيها اذا لم يتم تسديدها خلال تسعين يوماً من تاريخ تحققها. بينما نعتمد

نحن كمدينين معياراً أكثر تحفظاً ، اذ نعتبر الذمم مشكوكا في تحصيلها حتى لو كانت حديثة العهد ، وذلك بمجرد عدم توفر ضمانات لتغطية تلك الذمة.

وقد اكد السيد غازي ابو نحل - رئيس مجلس الادارة ان التقرير مبنى على اساس محاسبية سليمة ، وان الشركة القابضة شكلت لجنة لدراسة وضع الذمم ومعالجتها بما يضمن حقوق الشركة واستمرار عمل شركة الوساطة في خدمة عملائها بالشكل السليم.

واخيرا تسائل المساهم احمد حماد عن السبب في عدم قيام الشركة باستعمال حق الاكتتاب عند زيادة رأسمال بنك ترست الجزائر الاخيرة، فرد السيد/ روي الترهني بأن بنك ترست الجزائر شركة مساهمة مقفلة (خاصة) غير مدرجة في البورصة الجزائرية وليس لسهمها سعر سوقي في حين ان سعر الاكتتاب قد تم على اساس القيمة الاسمية للسهم وبالتالي فإن بيع حق الاكتتاب غير وارد لان البنك غير مدرج في سوق الاوراق المالية اضافة الى ان البورصة الجزائرية لم تبدأ بالتعامل - حسب علمنا - ببيع وشراء حقوق الاكتتاب.

وبعد اقبال مناقشة هذا البند ، تم التصويت على الميزانية العمومية والحسابات الختامية، وتمت الموافقة عليهما بإجماع الحضور من المساهمين.

خامساً: ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة.

وافقت الهيئة العامة بالاجماع على ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة في حدود ما ينص عليه القانون.

سادساً: تعيين او اعادة تعيين مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2013.

تم إعادة انتخاب السادة المهنيون العرب لتدقيق حسابات الشركة للسنة المالية 2013 وتفويض مجلس ادارة الشركة الإتفاق معهم على الأتعاب.

ولما لم يعد هناك أية أمور أخرى على جدول الأعمال، أعلن السيد ضرار الحراسيس - مندوب مراقب عام الشركات اختتام اعمال اجتماع الهيئة العامة وتقدم السيد غازي ابو نحل - رئيس الجلسة بتوجيه الشكر للسادة الحضور.

رئيس الجلسة
غازي ابو نحل

مندوب مراقب عام الشركات
ضرار الحراسيس

كاتب الجلسة
وليد السعيد